

وأبان الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات وما نتج عنها من مشكلات عصبية لا يمكن حلها بالخدمات الاجتماعية العادية كان لابد من العمل الفعال من خلال برامج مرسومة على أساس عريض شامل لا يمكن أن تؤديها إلا الحكومة بمواردها المناسبة وسلطتها . وهكذا نشأت مؤسسات حكومية جديدة على المستوى القومي لمواجهة الموقف اهتمامها الأساسي ليس بالتنسيق بين هيئات الرعاية الاجتماعية ولكن معالجة الأزمة مستخدمة في ذلك التخطيط الاجتماعي كمنهج لحل المشكلات الاجتماعية ولكن معالجة الأزمة مستخدمة في ذلك التخطيط الاجتماعي كمنهج لحل المشكلات الاجتماعية مثل البطالة والجوع وسوء السكن . كما أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى تقدم مفهوم التخطيط الاجتماعي وتكوين مجالس ومؤسسات فيدرالية عديدة يمارس من خلالها المشتغلين بتنظيم المجتمع عملهم فيما يتعلق بدراسة وتحديد الاحتياجات والمشكلات واستخدام الموارد الموجهتها . والتركيز على تحقيق أهداف مادية ملموسة تؤدي إلى إشباع الحاجات وحل المشكلات . وجمع المعلومات الصحيحة والكافية السلامة التخطيط والتنفيذ، وابتكار وتطوير وتعديل برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية، وتحسين مستوى الخدمة الاجتماعية، والارتفاع بكفاءة المؤسسات . ثم تأثرت أهداف الطريقة بعد ذلك بفكرة تنمية المجتمع وبفلسفة جون ديوي التربوية، وأفكار من سبقوه مثل ستانير وليندمان عن أهمية وضرورة استعادة الترابط المجتمعي عن طريق إشراك الأهالي في عملية ديمقراطية تجمع بينهم في عمل موحد . وشبوع أفكار الجماعات من الأخصائيين الاجتماعيين في الدول النامية تتحدث عن قيمة الجهود الذاتية، وتجارب الأمم المتحدة الناجحة في مجال تنمية المجتمع خلال الخمسينيات - وكلها تهتم بالعملية Process أكثر من الأهداف المادية الملموسة .